المحور الثامن: تسيير وتقييم وقياس ومواجهة المخاطر القابلة للتأمين

- تمهيد:

يتعرض المستأمنون سواء كانوا أفراد أو منشآت إلى العديد من الأخطار، الأمر الذي يستدعي دراسة مختلف مصادر الخطر، وايجاد الطرق الكفيلة لتقليل الخسائر في حالة وقوع هذه الأخطار وهو ما يعرف بالتحكم في الأخطار أو تسييرها.

1- مفهوم تسيير الخطر وأهميته:

- يعرف تسيير الخطر بأنه "الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وقياسها، ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عنها بأقل تكلفة ممكنة"

- كما يعرف تسيير الخطر بأنه "ذلك التنظيم الذي يهدف إلى مجابهة الأخطار بأحسن الوسائل وبأقل التكاليف عن طريق: اكتشافها، تحليلها، قياسها وتحديد وسائل مجابهتها واختيار أنسبها تحقيقا للهدف المطلوب"

والجدير بالذكر أن إدارة أو تسيير الخطر معنية بالأخطار البحتة الصافية والتي ينتج عنها خسارة اقتصادية فقط والتي يتعرض لها الأفراد والمنشآت وأنشطتهم.

إن عملية تسيير الخطر ذات أهمية بالنسبة للمشروع والمجتمع ككل، وتظهر أهمية تسيير الخطر من خلال النقاط الآتية:

- تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن؛
- تخفيض حالة القلق التي تصيب متخذي قرار الاستثمار إلى أدنى حد ممكن، وضمان استمرارية المشاريع الاقتصادية بكامل طاقاتها الإنتاجية بعد وقوع الخطر؛
- المحافظة على مستويات دخول مستقرة، بمساهمتها في تقليل الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول بسبب وقوع الأخطار عند الحدود المقبولة.

كما أن عملية تسيير الخطر تمر بعدة مراحل أولها اكتشاف الخطر، تقييمه وقياسه وكذا طرق مواجهته.

2- اكتشاف الخطر: إن المرحلة الأولى في عملية إدارة الخطر هي تحديد واكتشاف جميع الأخطار التي تواجه الفرد أو المشروع، ويكون ذلك من خلال دراسة شاملة للأخطار المتوقعة في المراحل المختلفة للأنشطة، ويتم ذلك بتبويب واعداد دليل لهذه الأخطار بناءاً على الخبرة المتراكمة لدى الشركات المماثلة والتي تكونت لديها خبرة عن الأخطار والخسائر المتوقعة منها ونوعيتها ومسبباتها وأفضل الوسائل لمواجهة هذه الأخطار، كما يمكن الاستعانة في هذا المجال كذلك بخبرة هيئات التأمين خاصة في الجانب المتعلق بالدراسات الفنية الأخطار. وهنا يتم تقسيم الأخطار إلى:

- **أخطار قابلة للتأمين:** وهي تلك الأخطار التي يمكن للمشروع تحويلها لشركات التأمين،

- **أخطار غير قابلة للتأمين:** والتي تفرض على المشروع البحث عن وسيلة أخرى يمكن من خلالها أن يتجنب الخسائر الناتجة عنها، مثل طريقة تحمل الخطر أو استخدام وسائل التحكم في الخسارة...إلخ.

وتتوفر للمسؤول عن إدارة الخطر عدة مصادر للتعرف على الخسائر المذكورة أعلاه، الصغيرة منها آو الكبيرة.

ومن خلال زيارة أقسام المنشآت ومراقبتها يستطيع المسؤولون عن إدارة الخطر التعرف على الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها هذه الأقسام.

3- تقييم الخطر: هناك العديد من الطرق الإحصائية التي يمكن بواسطتها تقييم درجة الخطر لكن ابسطها وأكثرها فاعلية هو وصف درجة الخطر بأنها: عالية جدا، متوسطة، منخفضة، منخفضة جدا، وتقييم درجة الخطر تعتمد على خاصيتين هما: تأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر، والمصفوفة الآتية تبين كفية تقييم الخطر.

مصفوفة تقييم درجة الخطر

الاحتمال / التأثير	عالي	متوسط	منخفض
عالي	عالي جدا	عالي	متوسط
متوسط	عالي	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض جدا

4- قياس الخطر: يختلف الخطر من منظور الفرد أو المؤسسة(المؤمن له) عن منظور شركة التأمين، وفيما يلي قياس الخطر من منظور كل جهة:

4-1- قياس الخطر من وجهة نظر المؤمن له: يتأثر حجم الخسارة المادية المحتملة باعتبارها مقياسا للخطر بثلاث عناصر أساسية هي:

- **القيمة المعرضة للخطر (K)** : من الناحية الفنية والاقتصادية لا تتحدد القيمة المعرضة للخطر في تأمينات الممتلكات بالقيمة الكاملة للشيء موضوع التأمين لكن غالبا ما تقدر بقيمة أقصى خسارة يمكن أن تحدث للشيء موضوع الخطر فيما لو تحقق الحادث المؤدي لهذا الخطر أي بالقيمة المعرضة للخطر فمثلا: حريق في مبنى قيمته 50 مليون قيمة الخطر تكون 30 مليون فقط.

- **معدل الخسارة (C)** : يشير معدل الخسارة إلى قيمة الخسارة لمبلغ دينار واحد كقيمة معرضة للخطر لفترة زمنية عادة ما تكون سنة ويتم استخدام الخبرة في تحديد هذا المعدل وفق المعادلة الآتية:

$$C = \frac{\text{متوسط الخسارة بالوحدة التي الحادث بها فعلا}}{\text{متوسط قيمة الوحدة المعرضة للخطر}} \times \frac{\text{عدد الوحدات التي تحقق الحادث بها فعلا}}{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر}}$$

مثال: نفترض أن قيمة المنازل في ولاية ما 50.000دج لكل 10.000 منزل، حيث يتعرض 500 منزل للحريق في السنة، قيمة الخسارة الناتجة عن احتراق هذه المنازل (500 منزل) هي: 1000.000دج، أي بمتوسط 2000 دج للحادث الواحد.

المطلوب: – حساب معدل الخسارة؟

$C = \frac{500}{10.000} \times \frac{2.000}{50.000} = \mathbf{0,002}$ أي معدل الخسارة هو **0,2%**

– **عدد الوحدات المعرضة للخطر (N):** يجب أن تكون هذه الوحدات مستقلة عن بعضها البعض، وبفرض العناصر السابقة فإن هناك علاقة عكسية بين عدد الوحدات المعرضة للخطر(N) وبين حجم الخسارة المادية المحتملة (A). وعليه: **A = F(K.C.N)**

فإذا ما توفر لدى الفرد أو المؤسسة عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر فيمكن قياس هذا الخطر كميا، و الذي يمكن التعبير عنه عند أقصى خسارة مادية متوقعة، أي بالحجم الكلي للخسارة المادية المحتملة والتي يحددها حجم الخسارة المتوقع، مضافا إليه الفرق بين أقصى زيادة محتملة في الخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة، ويمكن لتعبير عنه رياضيا كما يلي:

$$A(n) = K\left(\frac{1 + C(\sqrt{N} - 1)}{\sqrt{N}}\right)$$

مثال: شركة للأدوات الكهرومنزلية تملك 100 فرع موزعة على أنحاء الجزائر: بلغ متوسط قيمة البضائع بكل فرع 100.000 دج، بينما وصلت القيمة المعرضة لخطر الحريق بكل فرع إلى 80.000 دج و معدل الخسارة لحادث الحريق هو **0,2%**.

المطلوب: – حساب قيمة أقصى خسارة مالية متوقعة لهذا النشاط؟

لدينا: – عدد الوحدات المعرضة لخطر الطريق 100 وحدة

– عدل الخسارة المتوقع لخطر الحريق C = 0.2٪

– مجموع القيم المعرضة لخطر الحريق K = 100 × 80.000 = **8.000.000 دج**، وعليه:

$$A(n) = k\left(\frac{1+c\sqrt{n-1}}{\sqrt{n}}\right)$$

$$A(100) = 8.000.00\left(\frac{1 + 0.002\sqrt{100 - 1}}{\sqrt{100}}\right)$$

A (100) = 814.400 دج

4-2- قياس الخطر من وجهة نظر شركة التأمين: يتمثل مضمون الخطر من وجهة نظر شركة التأمين في الفرق بين الخسائر المتوقعة على أساسها تم حساب قسط التأمين الصافي والخسائر الفعلية التي تلتزم شركة التأمين بتعويضها للمستفيدين، وإحصائيا يقل هذا الفرق كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر، لهذا تسعى شركات التأمين إلى جذب أكبر عدد ممكن من الوحدات المعرضة للخطر،

ويحسب معدل الخسارة (C) بالعلاقة التالية:

$$C = \frac{\text{مجموع الخسائر المحققة فعلا}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$$

ويحسب أقصى خسارة مادية متوقعة (**A**) بالعلاقة التالية :

$$A(n) = K(\frac{1-C}{\sqrt{N}})$$

- **مثال:** قامت إحدى شركات التأمين بإصدار 6400 وثيقة تأمين من خطر السرقة خلال سنة معينة، على عدد كبير من المنازل المتفرقة، فإذا كان متوسط معدل خسارة السرقة طبقا لخبرات الشركة في هذا الفرع من فروع التأمين هو: 0.005، بينما بلغ متوسط مبلغ التأمين للوثيقة الواحدة 5.000 دج.
- المطلوب: - ما هي أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها الشركة في هذا الفرع ؟

- ما هي قيمة الخطر بالنسبة للدينار الواحد؟

لدينا: N = 6400، C = 0.005

وعليه: K = 6400 × 5000= 32.000.000 دج

1- أقصى خسارة مادية محتملة هو:

$$A(n) = K(\frac{1-C}{\sqrt{N}})$$

$$A(6400) = 32.000.000(\frac{1-0.005}{\sqrt{6400}})$$

A(6400) = 398.000 دج

2- الخطر بالنسبة للدينار الواحد هو $Rm = \frac{1-c}{\sqrt{N}}$

$$Rm = \frac{1-0.005}{\sqrt{6400}} = 0.0124375$$

5- مواجهة الخطر:

إن التفكير في تبعات تحقق الأخطار المختلفة، وتكبد الخسائر الناتجة عنها أدى إلى استحداث طرق وآليات وقائية تمنع حدوث الأخطار، أو تخفف من شدة أثرها بعد تحققها ، وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:

5-1- الوقاية والمنع: وتسمى سياسة تخفيض الخطر أو منعه كليا، وذلك من خلال استخدام وسائل وقائية مثل: تركيب أجهزة الإنذار ضد الحرائق في المصانع والمنشآت، تنصيب مانعات الصواعق فوق المباني العالية، تهيئة الطرقات والحرص على تطبيق قانون المرور للتقليل من حوادث المرور...إلخ.

5-2- التجزئة والتنويع: تقوم هذه الآلية على تجزئة وتنويع الوحدة (الشيء) المعرضة للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء للخطر في آن واحد، ومن أمثلة ذلك توزيع الوحدات المعرضة للخطر على عدة أماكن متباعدة جغرافيا، أو التنويع في مجالات الاستثمار.

5-3- **سياسة الادخار:** يلجأ الأفراد إلى اعتماد سياسة الادخار لتكوين الاحتياطات التراكمية قصد مواجهة الخسائر المالية في حالة انقطاع الدخل نتيجة لوقوع حادث أو مرض أو سرقة...إلخ، لكن تبقى جدوى هذه العملية قليلة ومنخفضة؛ فقد لا تكون قيمة المدخرات كافية لتغطية الخسائر المالية، كما أن تطبيق هذه الآلية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية الكبيرة يدفع بها إلى تجميد جزء كبير من أموالها لمواجهة أخطار محتملة.

5-4- تجميع الخطر: هي الآلية التي من خلالها يتم الاتفاق بين مجموعة من الأف ارد أو المنشآت على التعاون لمواجهة خطر معين يتعرضون له كالسرقة أو الحريق ، وذلك من خلال مساهمة كلا منهم بدفع مبلغ معين كاشتراك يتم تحديده والاتفاق عليه قصد تعويض خسارة المتضررين، نتيجة لتحقق الخطر المتفق على تغطيته.

5-5- تحويل الخطر: وتسمى بآلية نقل الخطر وذلك من خلال اتخاذ ترتيبات يتحمل بمقتضاها طرف آخر عبء كل الأخطار أو جزء منها نظير مقابل معين، ويتحقق هذا التحويل بمقتضى مختلف العقود التي من أمثلتها: عقود الإيجار، عقود النقل، عقود التشييد أو عقود التأمين؛ وتعتبر هذه الأخيرة من أهم طرق تحويل الخطر وأكثرها انتشارا.